

ملخص واف

تطورات المالية العامة الأخيرة وآفاقها المتوقعة

تشهد الاقتصادات المتقدمة حاليا تعاف اقتصادي متوسط وغير متوازن، مدعوما بانخفاض أسعار النفط واستمرار السياسة النقدية التيسيرية وتباطؤ التصحيح المالي. غير أن ارتفاع مستويات الدين العام والخاص يواصل فرض آثار معاكسة على النمو واستمرارية تحمل الدين في بعض الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض التضخم في بلدان كثيرة دون المستوى المستهدف بهامش كبير، الأمر الذي تزداد معه صعوبة خفض مستويات الدين العام المرتفعة. وفي الاقتصادات الصاعدة، تتراجع معدلات النمو كما زادت تكاليف التمويل العام في بعضها نتيجة تقلب الأوضاع المالية وأسعار الصرف. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض عائدات النفط والسلع الأولية إلى فرض تحديات أمام البلدان المصدرة.

وفي هذه البيئة المليئة بالتحديات، لا تزال سياسة المالية العامة تضطلع بدور أساسي - بجانب السياسة النقدية التيسيرية والإصلاحات الهيكلية - في بناء الثقة والحفاظ، إن أمكن، على مستوى الطلب الكلي. ومع ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات، تبرز ثلاثة مسارات للتحرك من خلال سياسة المالية العامة السليمة، وهي:

توخي المرونة في استخدام سياسة المالية العامة لدعم النمو، مع العمل على تخفيف المخاطر المصاحبة وضمان استمرارية الدين في الأجل المتوسط. تعتمد درجة المرونة ونوعها على مركز المالية العامة في كل بلد على حدة، والوضع الاقتصادي الكلي فيه والمخاطر ذات الصلة على المالية العامة. أما البلدان التي لديها الحيز المالي فيمكنها استخدامه لدعم النمو، ولاسيما إذا تحققت مخاطر انخفاض النمو وانخفاض معدل التضخم. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي زيادة الاستثمارات العامة في البنية التحتية إلى زيادة الطلب الكلي على المدى القريب وزيادة الناتج الممكن على المدى المتوسط. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من زيادة القيود على ماليتها العامة فينبغي أن تعمل على تكثيف جهودها لإعادة توازن المالية العامة الداعمة للنمو وإجراء الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الممكن. وفي الوقت نفسه، يتعين على البلدان التي قد يؤدي تزايد مخاطر المالية العامة فيها إلى نشوء ضغوط سوقية أن تجعل إعادة بناء الاحتياطات الوقائية ضمن أولوياتها. وفي البلدان المصدرة للنفط والسلع الأولية، يمكن استخدام الأصول المالية الحكومية، إذا كانت كافية، في التواؤم تدريجيا مع الصدمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، فإن تخفيضات الإنفاق قد تكون إجراء لا مفر منه في بعض البلدان المصدرة للنفط التي تعاني ضغوطا مالية. وفي الاقتصادات التي تدعم أسعار النفط، ينبغي استخدام المكاسب الاستثنائية التي تتحقق من انخفاض الأسعار في زيادة الإنفاق الذي يمكن أن يعزز النمو، وفي إعادة بناء الاحتياطات المالية الوقائية في حالة زيادة مواطن الضعف المحيطة بالاقتصاد الكلي.

اغتنام الفرصة المتاحة من هبوط أسعار النفط: يمكن لإصلاح نظام ضريبة الطاقة المساهمة في خفض المؤثرات الخارجية السلبية نتيجة استهلاك الطاقة وإتاحة فرصة لالتقاط الأنفاس بغية إعادة توازن الأعباء الضريبية - بتخفيض ضرائب العمل لدعم توظيف العمالة، على سبيل المثال. وفي الاقتصادات النامية، يمكن لزيادة إصلاحات دعم الطاقة أن توفر الحيز اللازم للإنفاق الداعم للإنتاج على التعليم والصحة والبنية التحتية، إلى جانب البرامج التي تعود بالنفع على الفقراء.

تعزيز الأطر المؤسسية لإدارة سياسة المالية العامة: تركز سياسة المالية العامة على أطر المالية العامة وتسترشد بها لتحقيق أهدافها في الأجل المتوسط. وتسهم هذه الأطر في تعزيز دور أدوات الضبط التلقائي طوال الدورة الاقتصادية ومن ثم تخفيض تقلبات الناتج ورفع معدل النمو متوسط الأجل. وهناك أهمية خاصة لوضع أطر للمالية العامة تستند إلى أسس قوية في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين العام وزيادة وشيكة في أعباء النفقات المرتبطة بالعمر.

هل يمكن لسياسة المالية العامة تحقيق استقرار الناتج؟

في بيئة يسودها النمو المنخفض ومخاطر التطورات السلبية المستمرة، فإن إيجاد سبل لتعزيز قدرة سياسة المالية العامة على التخفيف من أثر الصدمات على النشاط الاقتصادي يشغل مرتبة بارزة على جدول أعمال السياسات. وقد اضطلعت سياسة المالية العامة بهذا الدور على مدار الثلاثين عاما الماضية، مثلما يتضح من الأدلة التي تم جمعها في هذا العدد من *الرائد المالي*. ومنذ منتصف التسعينات، زاد لجوء بعض الاقتصادات المتقدمة كذلك إلى سياسة المالية العامة للمساعدة على استقرار الأوضاع الاقتصادية. غير أن كثيرا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بدأ أقل استعدادا لاستخدام هذا المنهج، نظرا لضعف أدواتها المالية العامة وزيادة الاهتمام بأهداف أخرى على مستوى السياسات بخلاف استقرار الناتج، مثل إقامة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو التنمية الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

ويمكن الاستعانة بسياسة المالية العامة في تحقيق استقرار الناتج بطريقتين. وتتمثل الطريقة الأولى في الاستعانة بما يعرف بأدوات الضبط التلقائي (وهي مدفوعات ضريبية تتحرك بالتزامن مع الدخل والإنفاق والتحويلات الاجتماعية، مثل إعانات البطالة، التي تعطي دفعة تلقائية للطلب الكلي أثناء فترات الهبوط الاقتصادي وتخفزه بدرجة ما أثناء فترات الصعود). أما الطريقة الأخرى فتتمثل في الاستعانة بتدابير سياسة المالية العامة لأغراض محددة والتي يتم اعتمادها استجابة لصددمات معينة. وتعمل أدوات الضبط التلقائي في الوقت المناسب، ولكن غالبا ما تكون لها آثار جانبية معاكسة على الكفاءة (مثل معدلات الضرائب الحدية المرتفعة أو التحويلات المفرطة السخاء التي تضعف حوافز العثور على العمل أو خلق الفرص الوظيفية).

وقد ساهمت أدوات الضبط التلقائي بدور كبير في استقرار المالية العامة، وتسهم غالبا بأكثر من نصف التدابير المحققة لاستقرار على مستوى المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة. غير أنه لا يسمح لها بالعمل بكامل طاقتها في فترات الرواج، لأن إنفاق جانب من الإيرادات الاستثنائية له إغراءاته دائما. وبالتالي، فإن التباين في استجابة سياسة المالية العامة لمواجهة صدمات الناتج يحول دون استعادة الاحتياطيات المالية الوقائية عندما يكون النمو قويا وقد يساهم بمرور الوقت في تراكم الدين العام بدرجة كبيرة.

وإذا كان الماضي يمثل مؤشرا للمستقبل، فإن زيادة استجابة سياسة المالية العامة لصددمات الناتج يمكن أن يحد من التقلبات الاقتصادية الكلية بدرجة كبيرة. ويمكن تحقيق مكاسب كبيرة في الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة من زيادة استخدام سياسة المالية العامة في تحقيق الاستقرار، حيث يمكنها الحد من تقلبات الناتج بنسبة تصل إلى ٢٠%. وربما يؤدي الحد من التقلبات وأجواء عدم اليقين بدوره إلى دعم النمو على المدى المتوسط. فتحقيق زيادة متوسطة - بمقدار

انحراف معياري واحد في العينة - في مدى استجابة سياسة المالية العامة لتقلب الناتج يمكن أن يعزز النمو السنوي بنحو ٠,٣ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة. غير أن المكاسب المحققة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تبدو أصغر من ذلك، حيث تقل فاعلية سياسة المالية العامة كأداة لتحقيق الاستقرار وتهيمن عليها الأولويات الإنمائية.

وخلاصة القول، أن تجنب التدابير المالية المسايرة للدورة الاقتصادية يمكن أن يعود بالنفع على الاستقرار والنمو على حد سواء. ويمكن لقواعد المالية العامة والأطر متوسطة الأجل ذات التصميم الجيد السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل في فترات اليسر كما في فترات العسر. ويتعين على البلدان التي تسعى إلى تعزيز أدوات الضبط التلقائي أن تعمل على اتخاذ التدابير التي لا تؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الكفاءة (مثل التدابير التي تجعل الإعفاءات الضريبية، كالخصم الضريبي على الاستثمار أو خصم الفائدة على القروض العقارية، أقل اعتماداً على الدورة الاقتصادية). ويمكن تخفيض فترات تأخر القرارات والتنفيذ المصاحبة للضبط الاستنسابي، على سبيل المثال، بسرعة التحرك لتحديد النفقات الرأسمالية ونفقات الاحتفاظ برأس المال التي يسهل تنفيذها.